



## Financial liberalization policy on some indicators of financial development in the State of Kuwait

**Nawaf Hisham Rashid Hamad Saleh**

PhD student at Institute of African & Nile States Researches & Studies, Aswan University.

\* Corresponding author

**Nawaf Hisham Rashid**

**Hamad Saleh**

nawafhisham155@gmail.com



10.21608/ajabs.2025.400486.1008

Received: 03/07/2025

Revised: 16/07/2025

Accepted: 18/07/2025

Published: 21/07/2025



©2024 by the authors. Licensee AJABS, Egypt. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

### Abstract

Financial liberalization is a relatively recent phenomenon that emerged as part of broader economic liberalization efforts, driven by significant global changes in the 1960s and 1970s. These changes led to the removal of restrictions and increased competition among financial institutions by liberalizing financial and banking services and adopting market-based mechanisms for setting interest rates. Like many countries, Kuwait initiated reforms aimed at modernizing its financial and banking sector. This began with the removal of administrative controls on interest rates and asset structures, followed by a shift toward market-based monetary tools. The reform agenda focused on rehabilitating banks to enhance their role in mobilizing and redistributing resources, supported by legal and regulatory adjustments, sectoral liberalization, and recapitalization efforts. This study explores the impact of financial liberalization in Kuwait between 1991 and 2020, with particular attention to monetary depth, financial market activity, and overall sector development. Three key hypotheses are tested: (1) financial liberalization contributes to monetary depth; (2) it positively impacts financial development; and (3) it enhances financial market activity. The study finds that while financial liberalization has advanced sector development, it remains insufficient to fully align Kuwait's financial sector with global market demands. Recommendations include enhancing the investment climate, modernizing financial institutions and legal frameworks, integrating with global markets, supporting local industries, encouraging foreign direct investment, and diversifying public revenues beyond oil through strategic tax incentives. These measures are vital to sustain long-term financial development and economic growth in Kuwait.

**Keywords:** Financial liberalization policies; Level of

activity of Kuwaiti financial markets; Financial development of the State of Kuwait.

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن سياسات التحرر المالي في دولة الكويت لا تزال غير قادرة على تطوير القطاع المالي بالشكل الذي يمكنه من مجابهة التطورات الحاصلة في السوق المالي العالمي .

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم مستوى التطور المالي في دولة الكويت على ضوء الإصلاحات المالية التي قامت بها ابتداء من مطلع التسعينات من القرن الماضي والوقوف إلى التغييرات التي طرأت على القطاع المالي بعد هذه الإصلاحات، ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي إلى أي مدى حققت سياسات التحرير المالي تطوراً في القطاع المالي لدولة الكويت خلال الفترة (1991 – 2020)

#### الأسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للتعرف على الآثار الايجابية للقطاع المالي في النمو الاقتصادي الكويتي .

#### مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على البيانات الثانوية وتتعلق هذه المصادر بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمصادر الأولية التي تتعلق بالمصادر الخاصة بجمع البيانات والمعلومات من دائرة الاحصاءات العامة، والبنك المركزي الكويتي، وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي ([www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)) .

#### النتائج البحثية:

تعتبر دولة الكويت من أكثر دول العالم تحراً وافتتاحاً على مستوى الأنشطة الاقتصادية والمالية، فالسياسات الاقتصادية لدولة الكويت تقوم على حرية قوى السوق كما أن السياسات المالية والنقدية تحرص على تأكيد حرية حركة رؤوس الأموال واستقرار أسعار الصرف وبناءً عليه فإن السياسات الاقتصادية تتصف بوجه عام بالانفتاح على المعاملات الدولية سواء كانت تجارية أو مالية ومصرفية من جانب آخر، وعلى صعيد وضع القطاع المالي والمصرفي في دولة الكويت، فإن السلطات المعنية تحرص على التجاوب مع المعايير الدولية بشكل يؤهل القطاعات المالية والمصرفية الكويتية لأن تكون في مصاف أفضل دول العالم في هذا المجال، وذلك من خلال الإصلاحات والتعديلات في الأطر القانونية والرقابية التي تحكم النظام المالي والمصرفي على حد سواء، وقد ارتكزت هذه الإصلاحات على مجموعة من العناصر الرئيسية وهي:

#### 1- تحرير اسعار الفائدة:

توجهت معظم الدول العربية بما فيها الكويت نحو تحرير اسعار الفائدة بصفة تدريجية وذلك لما لها من اثر على تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة وتفعيل دور

## سياسة التحرير المالي على بعض مؤشرات

### التطور المالي وآثرها على النمو الاقتصادي في

#### دولة الكويت

نواف هشام راشد حمد صالح

طالب دكتوراة بمعهد البحوث والدراسات الافريقية-

جامعة أسوان

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التحرير المالي من الظواهر الحديثة نسبياً، فقد جاءت استكمالاً لسياق التحرير الاقتصادي أو أحد مكوناته الرئيسية، كما أنها جاءت استجابة لظروف ومتغيرات كثيرة حدثت في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي، والتي مست العديد من الدول المتطورة وغيرها، فسياسة التحرير المالي تعتمد أساساً على مبدأ تحرير القيود والعراقيل وزيادة من حدة المنافسة بين المؤسسات المالية (البنوك وغيرها)، من خلال تحرير الخدمات المالية والمصرفية واعتماداً على التطور الكبير الذي تعرفه الوسائل التكنولوجية للاتصال والمعلومات، وكذا اعتماد آليات السوق في تحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة (راجراج، 2013).

ودولة الكويت كغيرها من الدول، قامت بعدة خطوات بغية تطوير واصلاح قطاعها المالي والمصرفي، فكانت أولى هذه الخطوات وقف العمل بسياسات الكبح المالي بما في ذلك إزالة كافة الضوابط الإدارية على أسعار الفائدة وهيكلة الأصول، بالإضافة إلى البدء بالتحول نحو أدوات التحكم النقدي التي تستند على عوامل آليات السوق.

ثم أصبح إعادة تأهيل المصارف الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات في ظل الدور المسيطر الذي يقوم به هذا الأخير في حشد الموارد وإعادة توزيعها، بادخال تعديلات على الأطر القانونية الرقابية التي تحكم أعمال المصارف وفتح هذا القطاع وإعادة رسملته وتحرير النشاط المصرفي (المناعي، 1998).

#### فروض الدراسة:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- تؤدي سياسات التحرير المالي إلى تطوير العمق النقدي لدولة الكويت.
- 2- انعكاسات سياسة التحرير المالي إيجابياً على تطوير العمق المالي لدولة الكويت.
- 3- توجد علاقة إيجابية بين سياسات التحرير المالي ومستوى نشاط الأسواق المالية بالكويت. وعليه سنحاول اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكاليات المطروحة من خلال حساب بعض مؤشرات التطور المالي لدولة الكويت لسياسات التحرير المالي خلال الفترة (1991-2020).

#### المشكلة البحثية:

المدخرات المحلية في الاقتصاد وتقوية سلامة القطاع المصرفي، وتزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الأسمية المحددة رسمياً في الدولة، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها ارتفاع مستويات أسعار الفائدة التي تتبنى نظاماً ثابتة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، بما ينسجم مع الإتجاه العام لمستويات أسعار الفائدة الأمريكية التي سجلت بدورها مستويات مرتفعة نسبياً خلال التسعينات من القرن الماضي، ويلاحظ أن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في هذه الدول قد تم في وقت مبكر جداً في سياق انتهاجها لسياسات اقتصادية متحررة (حمزة، 2011).

## 2- إزالة القيود على الائتمان:

تم بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة في دولة الكويت إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الائتمان المقدم من البنوك على مراحل أيضاً، كما تم تدريجياً إزالة المعايير والمبادئ المتشعبة التي كانت تحدد هيكل أصول المصارف مثل نسبة القروض إلى الودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الإلزامي لأدوات الدين العام وكذلك الائتمان المخصص لبعض القطاعات ذات الأولوية، وقد أدى تحقيق هذه الأمور إلى تعزيز وتقوية أوضاع المالية العامة والانتقال نحو آلية السوق في تمويل الخزينة (حمزة، 2011).

## 3- تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية:

من أبرز الإصلاحات التي قامت بها دولة الكويت في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية هي التوجه نحو الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وكذا إعطاء الإستقلالية العملية للبنوك المركزية تمكناً من مقاومة أى ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية، فكانت الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية تحل تدريجياً محل أسلوب التدخل المباشر الذي دل الواقع العملي على أنه أقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الإستقرار في سعر الصرف وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات ومكافحة الضغوط التضخمية وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستثمار، فنجد أن دولة الكويت قد قامت برفع مستوى نسبة الاحتياطي الإلزامي في أواخر سنة 2007، وذلك ضمن جهودها للحد من التضخم، أما فيما يخص استقلالية البنوك المركزية فقد قامت دولة الكويت بسن القوانين اللازمة لذلك (السعدي، 2012).

## 4- تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز المصرفي:

تتولى البنوك المركزية مسئولية الإشراف على النظام الرقابي، الذي يعتبر أحد أهم العوامل لتحقيق الإستقرار المالي لكونه يتابع بشكل دقيق ومنتظم أداء القطاع المصرفي من خلال المؤشرات الرئيسية وبواسطة الإمكانات المتاحة لروع المصارف المخالفة لقواعد الرقابة المصرفية، ويثار في هذا السياق إلى أن دولة

الكويت تنتهج في ذلك معايير (لجنة بازل2)، وهذا ما يتضح من خلال انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال، وكذا تطور نظم الدفع والتسوية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك تنظيم النشاط المصرفي الذي يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة، فنجد مثلاً أن جميع مصارف الكويت لا يفرض أى قيود على منافسة المصارف لقطاع التأمين.

## 5- تطوير أسواق المال:

ظهرت الأسواق المالية لدولة الكويت بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي، إلى أن ظهورها أخذ طابعاً غير منظماً، حيث لم تكن هناك ضوابط تشريعية تحكم المعاملات المالية، بيد أنها عرفت تطوراً كبيراً على المستويين التنظيمي والتشريعي بداية من التسعينات من القرن الماضي، وذلك بهدف تحريرها وزيادة كفاءة أداءها وتعزيز الدور الرقابي وتنشيط التعامل فيها.

حيث اتخذت الكثير من الإجراءات التي تمثلت في السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالدخول إليها سواء في مجال التداول أو العمل في مجال الوساطة والخدمات (السعدي، 2012).

## - ثانياً: تقدير التطور المالي في دولة الكويت:

يتطلب تقدير التطور المالي في دولة الكويت في ظل إنتهاجها لسياسة التحرير المالي إلى دراسة بعض العوامل ذات الصلة المباشرة بالنظام المالي وذلك خلال فترة زمنية معينة خلال الفترات (1991-2020)، ولقياس آثار التحرير المالي على مستوى التطور المالي سوف نستخدم المؤشرات التالية:

## 1- مؤشر العمق النقدي:

يستخدم هذا المؤشر (Monetary Depth)، لقياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، ويقاس بقسمة عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3)، أو الواسع (M2) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويفترض هذا المدخل وجود ارتباط طردى بين العمق النقدي وكفاءة السياسة النقدية

جدول (1): مؤشر العمق النقدي في دولة الكويت للفترة (1991 - 2020)

الفترة	M2/PIB (%)
1991 - 1995	102.86
1996 - 2000	81.10
2001 - 2005	69.52
2006 - 2010	64.19
2011 - 2015	69.74
2016 - 2020	72.24

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

يتبين من الجدول رقم (2)، أن هذه النسبة منخفضة في دولة الكويت رغم تذبذب الناتج بحيث لم تتعدى 28.41% خلال الفترة (2016 – 2020)، وهذا ما يدل على قوة العادات المصرفية وثقة المدخرين في النظام المصرفي، لدولة الكويت من خلال الإعتماد على الودائع الإيداعية في تسوية معاملاتها بجانب استعمال الأرصدة النقدية (أشبه النقود).

### 3- إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

في البلدان النامية هناك نسبة كبيرة من العملة خارج الجهاز المصرفي وأساس ارتفاع نسبة النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي يعنى زيادة استخدام العملة بدلاً من زيادة حجم الودائع المصرفية لهذا السبب يجب استبعاد العملة في التداول، من أجل الحصول على مقياس أكثر تمثيلاً للعمق المالى، ويكون أكثر توضيحاً للخدمات والأنشطة المالية وأحد هذه المقاييس هو إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذى يعد من المؤشرات الهامة المعبرة عن حجم التعامل المصرفي، حيث تعد الودائع الجارية والإيداعية أحد أهم مصادر التمويل الرئيسية للمصارف، والتي يمكنها من توفير الائتمان المصرفي وأية ارتفاعات في هذه النسبة يمكن تفسيرها على أنها تعنى تحسناً في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالة خارج القطاع المصرفي التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة التطور المالى.

جدول (3): مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة الكويت للفترة (1991 – 2020)

الفترة	إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995 - 1991	105.30
2000 – 1996	80.45
2005 – 2001	71.12
2010 -2006	71.12
2015 – 2011	78.27
2020- 2016	81.33

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

تبين من بيانات الجدول رقم (3)، أن نسبة هذا المؤشر مرتفعة في دولة الكويت إلا أنها متذبذبة وتتجه إلى الانخفاض من الفترة الثانية (1996 – 2000) إلى الفترة (2001 – 2010)، بحوالى 80.45% و 71.12% لكل منهما على التوالي، ثم الارتفاع خلال الفترة (2011-2015) ، ( 2016-2020)، بحوالى 78.27% و 81.33% لكل منهم على التوالي، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في

من بيانات الجدول رقم (1) تبين أن مؤشر العمق النقدى فى دولة الكويت كان متذبذباً من فترة إلى أخرى حيث نجد أنه كان مرتفعاً خلال الفترة الأولى (1991 – 1995) بحوالى 102.86%، ثم بدأ فى الإنخفاض خلال الفترة الثانية والثالثة والرابعة (1996 – 2000) ، (2001-2005) ، (2006 - 2010)، بحوالى 81.10% ، 69.52% ، 64.19% لكل منهم على التوالي، ليعود للإرتفاع فى الفترة الرابعة والخامسة، (2011-2015) ، ( 2016-2020) بحوالى 69.74% ، 72.24% لكل منهما على التوالي، وهذا ما يفسر توفير كتلة نقدية كبيرة فى الاقتصاد الكويتى بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فى الفترة الأولى (1991 – 1995) وهذا راجع بالأساس إلى تحديد نوع تلك الأزمة الخليجية الثانية، وما نجم عن الزيادة فى الإنفاق والتوسع النقدى فى إرتفاع معدلات التضخم فى بعض هذه الدول، أما الفترات اللاحقة فكانت للسياسة النقدية الكويتية أثر إيجابى فى امتصاص الكتلة النقدية الزائدة من جهة والرفع من معدلات النمو فى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى تدريجياً، وهذا ما يعكس الأثر البارز للتحرير المالى على هذا المؤشر.

### 2- مؤشر السيولة النقدية (M1/M2):

ترتبط هذه النسبة عكسياً مع مستوى العمق المالى للدولة وعندما يتطور النظام المالى تزداد الودائع الإيداعية بسرعة أكبر من أرصدة المعاملات النقدية، ويعبر هذا المؤشر على قدرة النظام المالى على جذب المدخرات على توفير المنتجات الإيداعية، بحيث يجدر بهذه النسبة أن تنخفض كلما تطور القطاع المالى، ويعنى هذا الإنخفاض ارتفاعاً فى درجة تنوع المؤسسات المالية، وكذلك زيادة توافر الودائع المصرفية أو زيادة استخدامها كأدوات لتسوية المعاملات بدل النقود

جدول (2): مؤشر السيولة النقدية (M1/M2) فى دولة الكويت للفترة (1991 – 2020)

الفترة	M1/M2 (%)
1995 - 1991	17.60
2000 – 1996	16.88
2005 – 2001	24.49
2010 -2006	20.52
2015 – 2011	26.23
2020- 2016	28.41

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

من خلال الجدول رقم (4)، تبين أن نسبة الإئتمان الخاص للنتائج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة في بداية التسعينات من القرن الماضي بالمقارنة بالفترات اللاحقة حيث أنها تطورت وارتفعت بعد ذلك من 30.66% خلال الفترة الأولى، إلى حوالي 105.84% خلال الفترة الأخيرة (2016-2020)، بنسبة نمو بلغت حوالي 245% خلال متوسط الفترة الأولى للدراسة، كما يتضح أن نسب النمو في الفترات متفاوتة ويرجع ذلك إلى الانتقال البطيء في سياسات الكبح إلى سياسة التحرير الإقتصادي، التي بدأت تظهر نتائجها بداية من الفترة (1996 – 2000)، وحتى الفترة (2016 – 2020)، وهذا يعكس الأثر الواضح لسياسات التحرير المالي على ارتفاع الإئتمان الموجه للقطاع الخاص.

**5- مؤشر درجة عمق الأسواق المالية في دولة الكويت :** ويقصد بها الأهمية النسبية للسوق المالية في الاقتصاد الوطني وتحسب من خلال قسمة إجمالي القيمة السوقية للأسهم المتداولة على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد لنفس المدة الزمنية، وهذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي يعول عليها الباحثون كثيراً، على أساس أن ارتفاع معدلاتها من الدلائل على حدوث معدلات نمو أعلى على المدى المتوسط والطويل الأجل، كما أنه مؤشر لنا على مدى فاعلية السوق المالية في النشاط الاقتصادي وما تؤديه تلك الأسواق من أنشطة تمويلية داخل الاقتصاد.

جدول (5): مؤشر درجة عمق الأسواق المالية بدولة الكويت خلال الفترة (1991 – 2020) .

مؤشر درجة عمق الأسواق المالية (%)	الفترة
47	1995 - 1991
68	2000 – 1996
128	2005 – 2001
90	2010 -2006
58	2015 – 2011
54	2020- 2016

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

يتبين من الجدول رقم (5)، أن درجة عمق الأسواق المالية التي اتسمت بالارتفاع والانخفاض خلال فترات الدراسة حيث بلغ أعلى مستوياته خلال الفترة (2001 – 2005) وبنحو 128%، وانخفض إلى نحو 54% خلال الفترة (2016 – 2020).

وجدير بالذكر أن هذا الانخفاض ليس بسبب الانخفاض في رصمة هذه الأسواق، وإنما سببه الإرتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بفعل ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لدخل دولة الكويت، وبصفة عامة نجد أن نسبة هذا المؤشر بلغت حوالي 47% خلال متوسط الفترة الأولى (1991-2020) بالنسبة لدولة الكويت.

الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بالودائع الإدخارية الموجود أصلاً، خاصة خلال الفترة (1991-1995)، والتي بلغت حوالي 105.30%، والتي تميزت بتعرض الكويت لمشاكل عديدة بفعل الحرب العراقية عليها ثم يتجه هذا المؤشر إلى الإستقرار نسبياً بين الفترتين (2001-2005)، (2006-2010)، إلى حوالي 71.12%، ليرتفع مجدداً في الفترتين (2011-2015)، (2016-2020)، حوالي 78.27% و 81.33% لكل منهما على التوالي، وهذا ما يبين الإستقرار الذي ميز هذه الفترة والإرتفاع الطردي بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الودائع، ومنه فإرتفاع هذا المؤشر بين نضج الأنظمة المالية وتطورها المستمر عبر الزمن وبنسب متفاوتة، كما يعكس كذلك الأثر الإيجابي لسياسات التحرير المالي على الزيادة في التعامل المصرفي ونجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المالية للقطاع العائلي في شكل مخدرات وخدمات مدفوعات.

#### 4- الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والمعبرة عن كفاءة وتطور الجهاز المصرفي في أي بلد، وتعتمد النسبة فيه على حجم وأهمية ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي قياساً بالقطاع العام، ومن ثم فإنه مرتبط مباشرة بالإستثمار والنمو، ويعتبر الإرتفاع في هذه النسبة مؤشراً لمزيد من الخدمات المالية المقدمة للاقتصاد، ومن ثم تحسن الوساطة المالية والميزة الرئيسية لهذا المؤشر أنه يعزل الإئتمان المقدم من الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص، حيث لا يشمل الإئتمان المقدم من البنك المركزي أو الإئتمان المقدم من المصارف إلى القطاع العام وقد أثبتت الدراسات والبحوث التجريبية سلامة هذا المؤشر في قياس مستوى الوساطة المالية .

جدول (4): مؤشر الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للفترة (1991 – 2020)

الفترة	إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
1995 - 1991	30.66
2000 – 1996	52.77
2005 – 2001	61.39
2010 -2006	70.83
2015 – 2011	102.96
2020- 2016	105.84

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات صندوق النقد العربي، [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

ورسملة السوق أو القيمة السوقية لأسواق المال الكويتية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً منذ إنشائها، وهذا يعد انعكاس للإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت في مجال تحسين البنية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية للأسواق المالية والتي تهدف إلى فتح المجال أمام المستثمرين وتعزيز ثقتهم بها .

### الخلاصة:

من خلال المؤشرات السابقة يتضح أن القطاع المالي في دولة الكويت عرف ويعرف تطورات هائلة سواء من حيث العمق المالي أو الإلتئمان أو الرسملة السوقية لأسواقها المالية، وهذا راجع إلى اعتماد دولة الكويت لسياسات الإفتتاح على الخارج والتدرج في تحرير قطاعها المالي والمصرفي عبر عدة مراحل، وحسب الظروف المواتية، حيث تشير مؤشرات العمق النقدي والسيولة النقدية إلى تواصل وتيرة التوسع النقدي في دولة الكويت خلال فترات الدراسة وبنسب متفاوتة، كما يتضح أيضاً ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود إلى إجمالي السيولة المحلية في دولة الكويت، وهذا ما يعكس التحسن في مستويات التحسن في مستويات ثقة المتعاملين وإقبالهم على أشباه النقود .

وعلى صعيد إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي لدولة الكويت، فجد أن هذا المؤشر لم يحدث نمواً خلال جميع فترات الدراسة، فالإنخفاض في هذا المؤشر لا يرجع إلى انخفاض إجمالي الودائع، وإنما إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع النمو في الودائع، وهذا ما يدل على تطور القطاع المصرفي الكويتي وتحسنه تدريجياً في جذب المدخرات وتوفير مصادر التمويل اللازمة للاقتصاد، كما يلاحظ أيضاً التحسن أو النمو الواضح في نصيب القطاع الخاص من الإلتئمان من فترة إلى أخرى، حيث حقق هذا المؤشر أعلى مستويات في دولة الكويت، وهذا دليل على تحسن كفاءة القطاع المصرفي الكويتي عبر مرور السنوات، واضطلاحه بدور الوساطة المالية في تقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات الائتمانية إلى القطاع الخاص، كما تضطلع الأسواق المالية الخليجية بالمزيد من الأهمية في مجال رفع النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو وذلك لاحتلالها أهمية نسبية عالية في اقتصادياتها، والتي تجاوزت في بعض الأحيان مستوى الناتج المحلي الإجمالي، والملاحظ من خلال الدراسة هو تصاعد معدلات النمو الاقتصادي المرافقة لتصاعد الأهمية النسبية للأسواق المالية الكويتية في اقتصادياتها، وهذا دليل على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يعود جزء منه إلى النمو في نشاط الأسواق المالية في دولة الكويت . وفي ضوء ما سبق توصي الدراسة بالعديد من التوصيات لعل من أهمها:

- 2- ضرورة الإفتتاح الكامل على الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز التعاون المشترك والتنسيق المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات لضمان مواكبة أحدث التطورات .
- 3- اتخاذ سياسات تعمل على تنشيط الصناعات المحلية بهدف زيادة الإنتاج المحلي .
- 4- بما أن الإستثمار القناة الرئيسية لتأثير التطوير المالي على النمو الاقتصادي، فلا بد من زيادة وتشجيع الإستثمار الاجنبي المباشر لتعمل كمحرك للنمو الاقتصادي .
- 5- ضرورة تنوع مصادر الإيرادات العامة في الكويت بعيداً عن النفط وتطبيق نظام الحوافز الضريبية المطلق في العديد من الدول، والذي يشجع الإستثمار في مناطق وقطاعات معينة وهو ما يدفع عجلة التنمية في الاقتصاد الكويتي .

### المراجع

أحمد راجراج، " أسواق الأوراق المالية الخليجية، تقييم الأداء وتحديات المرحلة الراهنة " ، أطروحة دكتوراة غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013 .

جاسم المناعي، " قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي "، المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي حول العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة، الدوحة، قطر، 24-25 أكتوبر، 1998، ص 5.

حسن كريم حمزة، " العولمة المالية والنمو الاقتصادي " ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص 262 - 263 .

صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية "، الفصل العاشر، 2008، ص ص 184-189 [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

صبحى حسون السعدى، " مؤشرات قياس العمق المالي، دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة (1980-2008)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد (63)، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 219، 2012.

- 1- العمل على تحسين المناخ الاستثماري وتنمية المؤسسات المالية الكويتية وتطوير الأطر القانونية لها .